محادثات جنيف مستمرة.. والجعفري يؤكد: الحل السياسي هو حكومة وطنية موسعة ودستور وانتخابات برلمانية

الوطن – وكالات

تواصلت أمس محادثات جنيف لليوم الثاني على التوالي على الرغم من تأجيل «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة مشاركتها في هذه المحادثات غير المباشرة، على حين طالب الائتلاف المعارض الممثل في «العليا للمفاوضات» بمزيد من الدعم العسكري لإشعال الجبهات، واعتبر أن الحل يجب أن يكون «سياسياً – عسكرياً».

وعقد الوفد الحكومي الرسمي أمس جلسة محادثات مع نائب المبعوث الأممي الخاص إلى سورية رمزي عز الدين رمزي بمقر الأمم المتحدة في جنيف.

وأوضح رئيس الوفد بشار الجعفري في مؤتمر صحفي عقب الجلسة أنه جرى الحديث بشكل رئيسي عن التعديلات التي قدمناها على ورقة المبعوث الخاص لاسيما تلك التعديلات المتعلقة بتشكيل حكومة وحدة موسعة وضرورة الضغط على دول الجوار لتنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب لاسيما القرار ٢٢٥٣.

وأضاف: «حثثنا مجدداً نائب المبعوث الخاص على ضرورة التحرك الفوري على مستوى الأمم المتحدة كأمانة عامة وكمجلس أمن لمساءلة رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على انتهاكه لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالجولان السوري المحتل واتخاذ الإجراء الرادع اللازم تجاه ذلك».

وأوضح الجعفري، أن عز الدين أكد أن الأمم المتحدة تعتبر المحادثات مستمرة رغم انسحاب وفد «معارضة الرياض».

وأضاف: «إن التوتر والتطرف اللذين ظهر بهما أحدهم بالأمس إنما يدل على توتر من قبل من يقف خلفه وهو توتر نتفهمه بطبيعة الحال لأنه طبيعي جداً في مثل هكذا حالات.. هذا التوتر والتطرف غير المسؤولين هو نتيجة طبيعية لموقف الشعب السوري الداعم لدولته والمتمسك باستحقاقات دستوره وهو طبيعي أيضاً بعد إنجازات الجيش العربي السوري المهمة على أرض الواقع داخل الأراضي السورية مثل تحرير مدينة تدمر التاريخية وبلدة القريتين من براثن إرهاب داعش».

وتابع: «بعد تراجع حلفاء وفد السعودية من الإرهابيين لذلك كان طبيعياً ما شهدناه بالأمس من تشنج وعصبية وتطرف ومشهد مسرحي يذكرنا بمسرح العبث وهذا التوتر يعكس حالة الجهات التي يعمل لديها هؤلاء فهم أتباع إلى درجة أنه إذا انهارت هذه الجهات فإنهم يعكسون فوراً هذا الانهيار وإذا غادروا المحادثات فإنها لا تخسر شيئاً لأنهم أصلاً لا يمثلون الشعب السوري بل على العكس تماماً ربما بذهابهم تزال عقبة كبيرة ونصل ربما إلى حل لأن هؤلاء هم مزيج من المتطرفين والإرهابيين والمرتزقة لآل سعود».

ولفت الجعفري إلى «أن آل سعود وأردوغان لم يكونوا يريدون أساساً الحضور بمرتزقتهم إلى جنيف لأنهم أصلاً ضد أي حل سياسي لكن جنيف فرض عليهم فرضا وبدورهم فرضوا على أتباعهم ومرتزقتهم المشاركة من دون قناعة سياسية بذلك».

وأشار إلى أنه ما من فصيل لديه حق «الفيتو» على مصادرة عملية الحوار السوري السوري في محادثات جنيف لافتاً إلى أن من يغادر جنيف يؤكد بما لا يدع أي مجال للشك على أنه غير ناضج سياسياً وأنه لم يفهم بعد الغرض من مجيئنا إلى جنيف.

وقال: «بغض النظر عن كل ما يطرح فإن الحل السياسي هو حكومة وطنية موسعة ودستور وانتخابات برلمانية وأي مجموعة تفكر بغير ذلك هي واهمة وتعطل حوار جنيف وتضيع وقتها ووقتنا».

ورداً على أسئلة الصحفيين لفت الجعفري إلى أن بعض الأسماء من وفد «معارضة الرياض» وجهوا أتباعهم منذ يوم الاثنين عبر تصريحات رسمية مسجلة الصوت والصورة لـ«كسر الهدنة».

وقال: «إنهم في الأساس وبتعليمات من مشغليهم من آل سعود وآل أردوغان جاؤوا إلى جنيف لتقويض المحادثات.. فهم لا يؤمنون بالحل السياسي أساساً».

وعن الحكومة الوطنية الموسعة أوضح الجعفري أنه يجب على من يشارك في هذه الحكومة أن يكون نابذا للإرهاب ومعارضاً وطنياً لا يعمل لصالح أجندة خارجية ولا يقبل أن يستخدم من قبل سلطة أجنبية. وقال: «إن الحكومة التي نحن بصدد الحديث عنها ستضم ممثلين عن الحكومة الحالية وممثلين عن المعارضة التي تنطبق عليها الشروط التي ذكرتها وفئة المستقلين وغيرها كالتكنوقراط».

ورداً على سؤال بشأن تصريحات منسق عام «الهيئة العليا للمفاوضات» رياض حجاب أول أمس قال الجعفري: «لم يكن على مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه بالانخراط في هذا الحوار السوري السوري في جنيف وصولاً إلى مساعدة الشعب السوري فعلاً لا قولاً على تخطي الأزمة».

وأضاف: «عندما يدعي أنه يمثل شيئاً ما في فصيل من فصائل المعارضة وتتم دعوته إلى جنيف للانخراط في مسألة جدية مثل الحوار السوري السوري عليه أن ينخرط في هذا الحوار بشكل إيجابي ومسؤول لا أن يغادر جنيف.. ففي كل جولة من هذه الجولات كان وفد السعودية يكرر نفس هذا السلوك».

رئيس الوفد الحكومي السوري بشار الجعفري خلال مؤتمر صحفي (رويترز)

وأشار الجعفري إلى أن حكومة أردوغان أغلقت معبر نصيبين وهو أحد أهم معبرين اعتمدتهما الأمم المتحدة لتمرير المساعدات الإنسانية من تركيا إلى سورية لافتا إلى أن مئات ألوف المواطنين السوريين من الحسكة والقامشلي يعانون الآن إنسانيا بسبب سوء تصرف حكومة أردوغان.

وقال: «أبلغنا اليوم نائب المبعوث الخاص بقائمة تفصيلية بالمناطق والبلدات التي تم إيصال المساعدات الإنسانية إليها بقوافل مشتركة بين الأمم المتحدة والصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري» لافتاً إلى أن سورية كلها تحت الحصار بسبب ما يسمى العقوبات الأوروبية والأميركية و«العربانية» المفروضة على سورية بشكل يخالف ميثاق الأمم المتحدة.

ولفت الجعفري إلى أن قرار مجلس الأمن «٢٢٥٤» يتحدث عن المسارين السياسي والعسكري وقال: «المسار السياسي هو الذي نحن قدمنا من أجله إلى جنيف أما المسار العسكري فيعني الاستمرار في محاربة الإرهاب والقضاء عليه وإزالته من سورية بمعنى أننا لدينا الشرعية في الاستمرار بمكافحة كل المجموعات الإرهابية وبموجب قرار مجلس الأمن ينبغي على الدول كلها الأعضاء في الأمم المتحدة أن تساعد الحكومة السورية وحلفاءنا في روسيا وإيران وغيرهما على مكافحة هذا الإرهاب».

وتابع: «إن هذا ما نتوقعه من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمساعدتنا على مكافحة الإرهاب الذي إن لم يهزم في سورية فسيصل إلى أبواب موسكو والصين وواشنطن وباريس وبروكسل ومدريد وروما.. حتى الآن وصل إلى بروكسل وباريس للأسف لكنه سيصل إلى أماكن أخرى حتما إذا لم يهزم في سورية».

وبالنسبة لإعلان وفد «معارضة الرياض» أنها لا تزال بحاجة إلى دعم بالأسلحة من قبل الولايات المتحدة في حال إخفاق الحوار، قال الجعفري: «إن التنظيمات الإرهابية التي تنشط داخل سورية منذ خمس سنوات ما كان بإمكانها أن تواصل هذا الإرهاب دون دعم من الخارج».

وأشار الجعفري إلى أن معظم مقاتلي تنظيم داعش الإرهابي يدخلون إلى سورية عبر الحدود المشتركة مع تركيا، مبيناً أن هذا يعني أن الحكومة التركية ضالعة في رعاية إرهاب «داعش وجبهة النصرة» وقال: «من يجلب الإرهاب العالمي إلى سورية هو الفكر الوهابي التكفيري الذي يماثل ويشابه عقيدة «داعش».

وأكد أن سورية دولة ذات سيادة ومن يرد أن يحارب الإرهاب فعليه أن ينسق مع الحكومة السورية ويأتي إلى سورية بناء على طلب الحكومة السورية.

وكان الوفد الحكومي الرسمي عقد الاثنين جلسة محادثات مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا بمقر الأمم المتحدة في جنيف.

في المقابل قال رئيس الائتلاف المعارض أنس العبدة المقيم بتركيا في مؤتمر صحفي بث عبر محطات التلفزيون: إن مباحثات جنيف «عديمة الجدوى» وإنه لا أمل في مناقشة الانتقال السياسي. وطالب العبدة «بدعم كمي» للجماعات المسلحة وقال: إن الحل يجب أن يكون «سياسياً – عسكرياً».

رئيس الوفد الحكومي يلتقي عدداً من سفراء وممثلي الدول في مجلس الأمن

التقى رئيس الوفد الحكومي السوري إلى محادثات جنيف بشار الجعفري في العاصمة السويسرية أمس عدداً من سفراء وممثلي الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن المعتمدين في جنيف لإحاطتهم بالتطورات على مسار المحادثات السورية السورية غير المباشرة عبر المبعوث الدولي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا.

وأكد الجعفري خلال لقائه سفراء فنزويلا وأنغولا ومصر ونيوزيلاندا واليابان والأوروغواي وأوكرانيا وماليزيا انخراط الوفد الحكومي الرسمي بهذه المحادثات وشرح موقف الحكومة السورية الذي تم التعبير عنه من خلال الأوراق والملاحظات المقدمة خلال المحادثات.

كما تطرق الجعفري إلى قرار وفد «معارضة الرياض» تأجيل مشاركته في المحادثات، موضحاً أن الوفد الحكومي الرسمي يتابع المشاركة في المحادثات التي أكد رمزي رمزي نائب المبعوث الخاص استمراريتها وذلك تعبيراً عن جدية الوفد الذي يشارك بكل مسؤولية في هذه المحادثات.

وطلب الجعفري من السفراء إحاطة عواصمهم وزملائهم في الأمم المتحدة بهذه المعلومات.

سانا

موسكو: حربنا ضد داعش و«النصرة» مستمرة ومستعدون للتعاون مع واشنطن في مكافحة الإرهاب

وكالات

أعلنت روسيا أن لا خلاف بين مهمة قواتها في سورية سواء قبل تنفيذ الانسحاب الجزئي أم بعده، مشددة على استمرار «حربها» ضد التنظيمات الإرهابية المدرجة على لائحة الأمم المتحدة، في سورية. وإذ جددت موسكو دعوتها لـ«تشكيل جبهة دولية واسعة» في مواجهة الإرهاب، عزت عدم تشكل هذه الجبهة إلى «المطامع السياسية والمصالح القومية الضيقة لعدد من الدول»، لكنها أشارت إلى أن الكرة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، في «ملعب واشنطن» الآن.

وأشار نائب وزير الدفاع الروسي أناتولي أنتونوف إلى أن المهمة الرئيسة للقوات الروسية في سورية هي ذاتها التي كانت قبل سحب الجزء الرئيسي منها مؤخراً، وتتمثل في «منع الإرهاب من الانتشار والحيلولة، دون زحفه نحو أراضي روسيا والدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي». وخلال مقابلة مع قناة «روسيا اليوم» على هامش اجتماع أمني عقد في موسكو، قال أنتونوف: «إننا مستمرون في حربنا ضد تنظيمي داعش وجبهة النصرة (في سورية) وغيرهما من التنظيمات الإرهابية التي أدرجها مجلس الأمن الدولي على قائمة الإرهاب»، وأشار إلى أن بلاده تقدم المساعدة في دفع العملية السياسية لتسوية الأزمة في سورية، وتعمل على إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحاصرين والمحتاجين.

ولفت إلى أن العملية الروسية في سورية وجهت ضربات شديدة إلى الإرهابيين ودمرت مراكز القيادة والمخازن لهم وألحقت أضراراً هائلة بمصادر تمويلهم، داعياً جميع الدول المعنية إلى العمل «من أجل تحقيق السلام في سورية والحفاظ على اتفاق وقف الأعمال القتالية الهش». واعتبر أن الوقت حان ليدرك الجميع ضرورة توحيد الجهود الدولية لمكافحة هذا الشر الدولي المتمثل بالإرهاب.

ولفت نائب وزير الدفاع الروسي إلى أن بلاده قدمت منذ فترة طويلة مبادرة واضحة ومفهومة حول تشكيل جبهة دولية واسعة لمكافحة الإرهاب تعتمد على القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة، لكنه أوضح أن ما يعوق تشكيل هذه الجبهة هو المطامع السياسية والمصالح القومية الضيقة لعدد من الدول رغم أنها تدرك جيداً أنه لا يمكن التغلب على هذا الشر بشكل فردي.

وبين أنتونوف أن روسيا مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب وغيره من التهديدات ولكن الكرة اليوم في ملعب واشنطن والمستقبل يعتمد على استعدادها للمضي قدماً.

قولاً واحداً

جنيف الاحتمال الأصعب

مازن بلال

تسير عملية التفاوض في جنيف نحو فرز حدي، ويقدم أداء الوسيط الدولي مؤشرات إلى أن البحث يجري باتجاه حلول متعلقة بمناطق سيطرة الدولة؛ مع إمكانية توسيع الحل وفق التطورات الميدانية، ففك الاشتباك مع الدول الإقليمية لا يقدم أي تقدم يذكر، في حين يعكس موقف الرياض بقاء «الحالة الانقلابية» التي يحملها معه منذ البدء بالعملية السياسية، وانسحابه من التفاوض مؤخراً لم يؤثر سوى بزيادة التشنج، في حين يبقى التفاوض قائما ويتجه نحو نقاط مشتركة يمكن البناء عليها.

ما عكسته الأيام الماضية يعيد رسم المشهد القديم لساحات الحوار السابقة، فالحديث عن المرحلة الانتقالية أصبح يملك ثلاث نقاط أساسية على أقل تقدير:

– الأولى إن الدستور السوري الحالي هو الناظم الوحيد المتاح لانبثاق كل مؤسسات الدولة خلال مرحلة الانتقال، وباستثناء وفد الرياض فإن البحث يتم باعتماد الشرعية القائمة حالياً من أجل خلق بيئة تتيح ظهور مؤسسات تعيد إنتاج الدستور وتشرف على الانتخابات.

الأوراق التي قدمتها الوفود لا تقوم بعملية «قطع» مع الشرعية القائم، والعملية السياسية تبدو منسجمة مع المقررات الدولية التي ترى مشكلة مزدوجة تتمثل في إحداث الانتقال ومحاربة الإرهاب، وهذه المسألة تتعقد مع عدم قدرة المنظمات الدولية على فرض اتجاه واحد يمنع تمدد الإرهاب، فالشرعية القائمة اليوم هي ضرورة ولا يمكن بلورة انبثاق لمؤسسات «المرحلة الانتقالية» دون الاستناد إليها، ومقاطعة وفد الرياض نتيجة منطقية لأنه يرفض كليا هذه الشرعية في حين تعتمدها باقي الأطراف لاستمرار الحل بما فيها الوسطاء الدوليون.

– الثانية إن مسائل الحوكمة المتعلقة بالمرحلة الانتقالية تسيطر على معظم المقترحات، فالبحث الأساسي هو عن توازن سياسي يضمن أمرين: الأول الشفافية في المؤسسات المؤقتة التي ستدير المرحلة الانتقالية، والثاني دعم أداء الدولة وعدم تعطيلها لأن عملها شرط أساسي لنجاح «المرحلة الانتقالية»

لا تنطلق المقترحات اليوم من «تقاسم» للسلطة بل الآليات القادرة على تيسير ظهور هيئات دستورية تملك ثباتا، وهذا الاتجاه يمكن أن يتبلور لاحقا مع المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا الذي يعمل فريقه على تفكيك الأوراق وفتح مساحة لقراءة ما تحويه من مناطق مشتركة.

– الثالثة هي حساسية بعض النقاط التي يظهر عليها إجماع من الوفود الموجودة؛ سواء منصتي القاهرة وموسكو، أو منصة دمشق التي تمثل معارضة الداخل، وهذه النقاط هي الجيش الذي سيضمن عمل المؤسسات خلال تلك المرحلة.

الواضح أن تعابير «هيكلة» و«إعادة بناء» الجيش تسير نحو تحديد مفاهيم مختلفة كليا عن السابق، فهناك اتجاه واضح لعدم التطرق إلى كل ما يؤدي للتأثير في أداء الجيش ونقاط الخلاف مرتبطة أساسا بالهامش بين الجيش والعملية السياسية، على الأخص أن الحرب القائمة في سورية ستستمر خلال المرحلة الانتقالية وربما بعدها أيضاً.

التفاوض يسير باتجاه كسر المعادلات السابقة على مستوى العلاقات السياسية القائمة بين القوى المعارضة والوفد الحكومي، فوفد الرياض بحالته الانقلابية يدفع الجميع إلى طرف واحد وتجد كل المنصات أنها مضطرة لحلول لهذه الحالة «الانقلابية» التي تهدد سورية وليس فقط عملية التفاوض، وربما تكون الجولة الحالية هي الأنجح على صعيد رسم علاقات جديدة بين الأطراف المتفاوضة، باستثناء وفد الرياض، التي أصبحت أكثر ثقة بأن الحل السياسي يتبلور بعيداً عن كل عمليات الإقصاء التي كانت مفروضة على الجميع.

عضو وفد معارضة الداخل إلى مفاوضات جنيف

تعليق مشاركة «العليا للمفاوضات» في محادثات جنيف يزيد الخلافات داخل «التنسيق»

وكالات

كشف تقرير أمس أن قرار وفد «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة إلى المحادثات السورية السورية تعليق مشاركته في المفاوضات الجارية في مدينة جنيف السويسرية، أجج الخلافات المشتعلة أصلاً داخل صفوف «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي»، والتي أدت إلى استقالات بالجملة احتجاجاً على هيمنة حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي على الهيئة المعارضة وقراراتها. ونقلت صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية المملوكة سعودياً، عن عدد من أعضاء «هيئة التنسيق» وصفهم تعليق «العليا للمفاوضات»، المنبثقة عن «مؤتمر الرياض» للمعارضة السورية، مشاركتها في محادثات جنيف، بـ«المتسرّعة». وبحسب عضو «التنسيق» و«مؤتمر الرياض» بسام صقر فإن وجهة نظر أولئك الأعضاء حيال مصير الرئيس بشار الأسد تختلف عن الوجهة التي يحملها «الائتلاف» المعارض. فبينما يصر الائتلاف على رحيل الرئيس الأسد، يرى أعضاء «هيئة التنسيق» أن «المشكلة ليست في الشخص إذا بقي في السلطة مجرداً من صلاحياته بل في النظام».

وأشار صقر إلى أن الانقسام في «التنسيق»، ينطلق من أداء ممثليها في «الوفد المفاوض» وبالتالي الخضوع لقرارات المنسق العام لـ«العليا للمفاوضات» رياض حجاب بما لا يتناسب مع توجهات «هيئة التنسيق» بشكل عام. ووصف خطاب حجاب أمس الأول بـ«التصعيدي» وغير المناسب للتفاوض. وأضاف: «علينا الاستمرار قدر الإمكان في المفاوضات، ولاسيما أنّه، ووفق المعلومات التي حصلنا عليها، تنحي (الرئيس) الأسد في المرحلة الانتقالية غير وارد واستمراره في السلطة سيكون من دون صلاحيات». في المقابل، دافع المنسق العام لـ«التنسيق» حسن عبد العظيم عن أداء ممثلي التنسيق في وفد «الهيئة العليا للمفاوضات». وأشار إلى أن أولئك الممثلين أوضحوا وجهة نظرهم وخلفياتها لـ«المكتب التنفيذي»، مع تأكيدهم على التمسّك الدائم بالحل السياسي، مضيفاً بحسب الصحيفة اللندنية: أنه «بين الانسحاب من المفاوضات وتعليق المشاركة، فضّلنا الخيار الثاني على أمل العودة قريباً».

وشدد عبد العظيم على عدم وجود خلافات سياسية في الهيئة. كما نفى وجود خلافات تنظيمية أدت إلى استقالات بالجملة من «هيئة التنسيق» نتيجة اتهام حزبه «الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي» بالهيمنة على الهيئة وقراراتها. وقال: «كلنا منسجمون ومتعاونون معاً، مع تأكيدنا أنه لم يصل أحد إلى أي منصب أو موقع تسلّقا ولا تعيينا، بل عبر الانتخابات».

وقبل أيام، اعتبرت وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء، أن هيئة التنسيق التي فقدت خلال السنتين الأخيرتين كثيراً من مكوناتها، «تتداعى». وانسحب من الهيئة كل من هيثم مناع، محمود مرعي، حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (بيدا)، ومؤخراً استقال رئيس مكتبها الإعلامي منذر خدام. وأشارت الوكالة إلى أنه سبق إعلان خدام استقالته، إعلان عدد من أعضاء الهيئة في الخارج استقالاتهم منها، احتجاجاً على استفراد عدد قليل من القيادات بقرارها ورفضهم إشراك بقية المكوّنات والتيارات في اتخاذ القرار.

وأعرب مستقيلون من الهيئة، عن قناعتهم بأن قرارات الهيئة وسياسات حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي قد تسببت باستقالات ومن قبلها بانشقاقات وانسحابات.

الأمم المتحدة تبدأ إجلاء ٥٠٠ جريح الزبداني ومضايا وكفريا والفوعة

وكالات

باشرت الأمم المتحدة أمس تنفيذ خطة لإجلاء ٥٠٠ شخص، هم مصابون أو مرضى، من مدن وبلدات الفوعة وكفريا بريف إدلب الشمالي الشرقي والزبداني ومضايا بريف دمشق الشمالي الغربي.

وقال مصدر في الأمم المتحدة في دمشق حسب وكالة «أ ف ب» للأنباء: إن «الإجلاء يشمل أشخاصاً مرضى أو مصابين في المدن الأربع المحاصرة».

وغادرت حافلة أولى تقل ١٥ شاباً مدنياً وعشرة مسنين، عصراً مدينة الزبداني التي يسيطر عليها مسلحون.

وأفاد مصدر عسكري أن ٢٢٥ شخصاً آخرين سيتم إجلاؤهم من مدينة مضايا المجاورة التي يسيطر عليها مسلحون.

وحسب الوكالة فإن الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من الزبداني يخضعون لفحص يجريه فريق طبي لدى خروجهم من المدينة قبل أن يستقلوا حافلة.

وقالت: «الهيئة الإغاثية الموحدة في مضايا والزبداني» على صفحتها على «فيسبوك»: إن عملية «إخراج المرضى ومرافقيهم لا تزال مستمرة وبعد قليل ستنطلق القافلة باتجاه دمشق ومنها باتجاه إدلب» في شمال غرب البلاد حيث تقع الفوعة وكفريا المحاصرتين من «جيش الفتح» الذي تقوده جبهة النصرة المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.

وفي الوقت نفسه قال مصدر أمني على الأرض: إن حافلة غادرت بلدتي الفوعا وكفريا وهي تقل جرحى وعائلاتهم.

وفي السابع من نيسان صرح رئيس مجموعة العمل الإنسانية حول سورية يان ايغلاند للصحفيين أن عملية إجلاء طبية «كبيرة» يتم إعدادها بالنسبة إلى مضايا والزبداني والفوعة وكفريا، مشيراً إلى «العملية قد تشمل ٥٠٠ شخص».

دخول سيارات لإجلاء مصابين وجرحى من كفريا والفوعة (رويترز)

من جهتها نقلت وكالة «رويترز» للأنباء عن قناة «المنار» اللبنانية: أنه جرى التوصل لاتفاق يدعو إلى إخراج ٢٥٠ شخصاً من بلدتي الفوعة وكفريا ونفس العدد من مدينة الزبداني وبلدة مضايا. وتم في اليوم الماضي التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في المدن والبلدات الأربع في غير أن الاتفاق لم ينفذ بشكل كامل.

ونفذت في أواخر كانون الثاني الماضي المرحلة الثانية من اتفاق الزبداني - الفوعة وكفريا، حيث خرج المسلحون وعائلاتهم من الزبداني إلى مطار بيروت للانتقال إلى تركيا، فيما خرج مدنيون وجرحى من الفوعة وكفريا إلى معبر باب الهوى التركي كمقدمة لنقلهم إلى لبنان.

وتوصلت القوات السورية ومجموعات مسلحة إلى اتفاق في ٢٤ أيلول الماضي، بإشراف الأمم المتحدة، يشمل في مرحلته الأولى وقفا لإطلاق النار في المناطق الثلاث ومن ثم إدخال مساعدات إنسانية.

ويتحدث الاتفاق الذي يضع كلاً من الزبداني ومضايا وبقين ووادي بردى وسرغايا في سلة واحدة مقابل الفوعة وكفريا، عن تقسيم الهدنة إلى مرحلتين: الأولى هي وقف إطلاق النار لمدة ٤٨ ساعة قابلة للتمديد، والثانية هي تثبيت الهدنة لمدة ستة أشهر، مشيراً إلى أن يكون التنفيذ تحت إشراف الأمم المتحدة، ويشتمل الاتفاق على ٢٥ بنداً.

إعلان طلب عروض أسعار للمرة الثانية

بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس
دائرة العلاقات المسكونية والتنمية

تعلن دائرة العلاقات المسكونية والتنمية التابعة لبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس عن رغبتها بطلب عروض أسعار بالظرف المختوم لتنفيذ أعمال الترميم والتأهيل لمشروع تنفيذ المنازل الخاصة للإخوة النازحين (المجموعة ١ + ٢) في محافظة الحسكة من ضمن برامجها الإغاثية وذلك وفق الكشف التقديري ودفاتر الشروط الفنية الخاصة ودفتر الشروط المالية والحقوقية الموضوعة لهذا الغرض وفق ما يلي:

١– التأمينات الأولية ٥٠٠٠٠٠ ل.س فقط خمسمئة ألف ليرة سورية للمجموعة ١ تسدد في صندوق الدائرة أو بشيك مصدق لصالح بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس.

التأمينات الأولية ٦٠٠٠٠٠ ل.س فقط ستمئة ألف ليرة سورية للمجموعة ٢ تسدد في صندوق الدائرة أو بشيك مصدق لصالح بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس.

٢– التأمينات النهائية ٥٪ من قيمة الإحالة.

٣– مدة ارتباط العارض بعرضه: ٣٠ يوماً اعتباراً من تاريخ فض العروض.

٤– مدة ارتباط العارض المرشح: ٣٠ يوماً اعتباراً من اليوم التالي لتبلغه إحالة التعهد عليه.

٥– مدة التنفيذ: ٧٠ يوماً تقويمياً للمجموعة ١.

مدة التنفيذ: ٩٠ يوماً تقويمياً للمجموعة ٢.

٦– غرامة التأخير اليومية: ٠,٥٪ خمسة بالألف.

٧– يمنح المتعهد سلفة مقدارها ١٥٪ من قيمة العقد وفق الشروط المحددة في دفتر الشروط المالية الخاصة.

٨– تقدم العروض إلى مكتب دائرة العلاقات المسكونية والتنمية في بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس دمشق– طالع الفضة هاتف ٠١١–٥٤١٤٤٩٠

أو إلى مكتب الدائرة في مدينة الحسكة– مدرسة الأمل الابتدائية هاتف ٠٥٢–٣١١١١١

آخر موعد لتقديم العروض: نهاية الدوام الرسمي للدائرة الساعة الرابعة ظهراً بتاريخ ٢٦ / ٤ / ٢٠١٤.

٩– يحدد موعد جلسة فض العروض: الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٧ / ٤ / ٢٠١٦.

١٠– يمكن الحصول على طلب الاشتراك وإضبارة المناقصة من دائرة العلاقات المسكونية والتنمية في دمشق أو مكتب الدائرة في الحسكة لقاء مبلغ ٥٠٠٠ ل.س غير قابلة للرد.

يرجى من السادة المهندسين أو المتعهدين وممن تتوافر لديهم الشروط المنصوص عنها في دفتر الشروط الحقوقية مراجعة دائرة العلاقات المسكونية والتنمية للحصول على الإضبارة وتثبيت موعد زيارة للاطلاع على موقع العمل ومبنى الملحق ولتقديم بيان بالزيارة مع عرض الأسعار.

دائرة العلاقات المسكونية والتنمية